

الأمن المائي والغذائي لإقطار المشرق العربي

أ.م.د. جعفر باقر الدجيلي*

المستخلص:

يتناول هذا البحث الامن المائي و الغذائي لاقطار المشرق العربي و هي (العراق و سوريا و الاردن و لبنان) و يبين حجم الفجوة الغذائية التي تعاني منها هذه الدول و التحديات التي تواجهها و المتمثلة بنقص الموارد المائية و سيطرة دول المنبع على هذه المياه و لا سيما تركيا و (اسرائيل).

Abstract:

This research deals with food and water security for the Eastern Arab Countries (Iraq, Syria, Jordan, and Lebanon). The research discusses the food gap for the above countries. Eastern Arab countries also suffer from water deficit due to the domination of the source countries Turkey and (Israel). This research concluded to abundant of conclusions and recommendations to overcome the food problem and water deficit.

المقدمة:

الماء هو الجزء المكمل و المهم للحياة و استمرارها ، فكما ان الحياة لا تستمر على الكرة الأرضية بدون هواء ،فأنها لا تستمر أيضا بدون ماء ، فمن يملك الماء.. يملك الحياة و استمرارها لقوله عز وجل بسم الله الرحمن الرحيم ، "أولم يرى الذين كفروا إن السماوات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي " صدق الله العظيم" ، (الآية 30 من سورة الأنبياء).
والماء هبة من الله عز وجل لزراعة الأرض و إيمانها لقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ، "و نزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات و حب الحصيد (9) و النخل باسقات لها طلع نضيد (10) رزقا للعباد ،و أحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج " صدق الله العظيم ، (الآيات 9 إلى 11 من سورة ق).
و تؤدي المياه دورا فائق الأهمية في الحياة اليومية لجميع الشعوب وثمة تعريف حديث لكل الكائنات (بشرا ، حيوانات ، نباتات) بأنها أعمدة مياه متحركة أو منتصبه .
لذلك فالماء على الأرض حينما يصبح بكمية قليلة و متدنية فأن الحياة ستصبح على الأرض ليست صعبة جدا فحسب وإنما استمرارها سيكون مستحيلا .

* أستاذ مساعد/ جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2011/5/18

ولم تكن آيات القرآن الكريم عن الحديث عن أهمية المياه لحياة الإنسان بل تحدثت عن كيفية استخدامها والمحافظة عليها وتوزيعها بشكل عادل والتحذير من الإساءة في استخدامها كما هو قول الله تعالى في كتابه العزيز بسم الله الرحمن الرحيم "وأنزّلنا من السماء ماء بقدر فأسلكناه في الأرض وإنا على ذهب به لقادرون" ، صدق الله العظيم (الآية 18 من سورة المؤمنين) .

كما إن رسول البشرية النبي العظيم محمد (ص) أكد في احد أحاديثه الشريفة على عدم التبذير بهذه الهبة الربانية حيث يقول نبينا الأكرم "لا تسرف في الماء حتى ولو كنت على نهر جارٍ" .

وعند تتبعنا لمنابع الأنهار و مجاريها نرى أنها كانت مكانا لنشوء الحضارات و تطورها فالحضارة البابلية و الكلدانية و الآشورية نمت و ازدهرت حول ضفاف دجلة و الفرات ، و الحضارة الفرعونية نمت و ازدهرت حول حوض النيل ، و مع نمو و تقدم المجتمعات الإنسانية تعددت مجالات استخدام المياه و ازدادت الحاجة إليها في مختلف نواحي الحياة ، الأمر الذي اضطر بعض الدول على احتكار التحكم و السيطرة على الموارد التي تقع تحت سيطرتها ، وذلك عن طريق حجزها و تحويل مجاريها و إنشاء السدود عليها ، بشكل حرم الآخرين المشاركين في هذه الثروة من الاستفادة منها، مما أدى إلى ظهور صراعات و خلافات بين شعوب المنبع و المجرى والمصب لهذه الأنهار.

تهدف هذه الدراسة تحديد الإمكانيات الزراعية المتاحة في أقطار المشرق العربي من مساحات للأراضي الزراعية وقوى عاملة زراعية وكذلك المكننة الزراعية باعتبارها من أهم الوسائل التي تساعد في زيادة رقعة الأراضي الزراعية ورفع مستويات الإنتاجية مع تأشير واقع الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية وأهمية المياه في زيادة وتوسيع مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في تلك الأقطار ولذلك فقد اهتمت الدراسة بإلقاء الضوء على مشكلات المياه في أقطار المشرق العربي والتهديدات التي تواجهها سواء كانت تلك التهديدات خارجية مصدرها المشاريع التركية في استغلال مياه دجلة و الفرات ومشروعات (إسرائيل) في الاستحواذ على أكبر قدر من مياه الأقطار العربية المحيطة بها، أو يكون مصدرها متأتي من سوء استغلال تلك المياه وعدم كفاءة أنظمة الري في تلك الأقطار وقد انتهى البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات .

لذا اهتمت مختلف الدراسات في الربع الأخير من القرن الحالي في دراسة مشكلات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة في ذلك وقد كان لدراسات مختلف الباحثين السياسيين والاقتصاديين في الوطن العربي تأكيدا للعلاقة بين الأمن الغذائي والموارد المائية المؤثرة فيه وخصوصا الموارد المائية السطحية وقد تحددت أهم مشكلات المياه في الوطن العربي بمشكلات مياه المشرق العربي ومياه نهر النيل.

اما الفرضية التي استندت اليها الدراسة هو وجود مشكلة نقص في الموارد المائية تعاني منها عدد من الاقطار العربية اضافة الى وجود مشاكل في القطاع الزراعي الى هذه الدول. لذا اصبح لزاما على دول اقطار المشرق العربي ان تولي موضوع تنمية الموارد المائية و المحافظة عليها الاولوية القصوى عند وضع استراتيجياتها الامنية و التي يجب ان يكون موضوع الامن المائي على رأس قائمة الاولويات.

أولاً : الإمكانيات الزراعية المتاحة

تتمتع أقطار المشرق العربي بإمكانيات زراعية جيدة عند مقارنتها بأغلب أقطار الوطن العربي الأخرى، وقد كانت هذه الأقطار مصدراً للغة الزراعية لبقية أجزاء الوطن العربي خصوصاً الجزء الآسيوي منه، وكما يلي:

أ- مساحات الأراضي الزراعية

بلغت مساحة الأراضي الزراعية (120425) كم² ، أما الأراضي المزروعة فعلياً فقد بلغت (10707) كم² ، وتحتل الأراضي الزراعية في سوريا والعراق الجزء الأساسي من هذه الأراضي إذ بلغت (53871) ، (59336) كم² على التوالي أما في الأردن ولبنان فقد بلغت الأراضي الزراعية فيها (4138) ، (3080) كم² وكما يتضح من الجدول رقم (1).

ومن ذلك نجد أن هذه الأراضي الزراعية يمكن أن تكون مصدر خير وفير لو تحقق استغلالها استغلالاً زراعياً امثلاً، حيث تشير الأرقام الخاصة بالإنتاجية إلى وجود فجوة كبيرة بين إنتاجية أراضي أقطار المشرق العربي والإنتاجية في البلدان المتقدمة، وقد كانت سوريا متميزة بين الأقطار الأربعة المذكورة في متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من القمح الذي بلغ 2618 كغم/هكتار في حين كانت أقل إنتاجية في العراق حيث بلغت 766 كغم/ هكتار من القمح . أما في الأقطار المتقدمة فقد وصلت الإنتاجية إلى معدلات قياسية إذ بلغت في فرنسا 6477 كغم/ هكتار، وفي ألمانيا 6466 ، أما في الشعير فكانت الإنتاجية في العراق أفضل مما في حالة الحنطة إذ بلغت 1077 كغم/ هكتار، أما في سوريا فقد انخفضت إنتاجية الهكتار الواحد عما هو عليه في حالة القمح وبلغت 716 كغم/ هكتار وبصورة عامة فإن إنتاجية الشعير منخفضة عن المستويات القياسية التي تم الوصول إليها في إنتاج الهكتار الواحد في كل من فرنسا وألمانيا والتي بلغت 5542 كغم/ هكتار، 5574 كغم/ هكتار على التوالي، وهي أعلى من الإنتاجية في العراق بمقدار 5,1 مرة من الإنتاجية في سوريا بمقدار 7,7 مرة لنفس المحصول. جدول رقم (2).

وفي حالة الرز كانت الإنتاجية في العراق 2471 كغم/ هكتار وفي سوريا 3110 كغم/ هكتار في حين وصل الرقم القياسي العالمي لإنتاج الرز إلى 6968 كغم/ هكتار في الولايات المتحدة الأمريكية.

في ضوء ما سبق أعلاه نجد إن الإنتاجية الزراعية لأهم المحاصيل الزراعية لم تكن بالمستوى المطلوب، مما ينبغي الانتباه إليه في معالجات المشاكل الزراعية لأقطار المشرق العربي والعمل على نشر التكنولوجيا الزراعية من مكنة زراعية وبذور جيدة و محضيات والعمل على استصلاح الأراضي الزراعية التي انتشرت فيها الملوحة خصوصاً في العراق، كما يتطلب إعطاء القطاع الزراعي الأهمية المناسبة التي يفترضها دوره في معالجة مشكلات الأمن الغذائي والتقليل من تأثيرها على الأمن الوطني لكل قطر من هذه الأقطار.

ب- القوى العاملة الزراعية

تكون القوى العاملة الزراعية جزءاً مهماً من السكان في الأقطار الأربعة رغم تباينها فقد بلغت 9.6 ، 11,1 ، 3,5 ، 27,3 في كل من سوريا والعراق ولبنان والأردن على التوالي، وكما يتضح من الجدول رقم (3).

إن هذه النسب من القوى العاملة تمكن الأقطار من النهوض بالقطاع الزراعي إذا ما قامت بتشجيع نشر التكنولوجيا الزراعية، حيث تشير إحصائيات منظمة الأغذية و الزراعة للامم المتحدة لعام 2001 إلى إن نسبة السكان الزراعيين في الأقطار المتقدمة تبلغ (2%) في الولايات المتحدة الأمريكية و (5,1%) في إيطاليا، (3,2%) في فرنسا، (3,8%) في اليابان، في حين أن الإنتاجية الزراعية وكميات الإنتاج الزراعي وكذلك مساحات الأراضي الزراعية كبيرة جدا بالمقارنة مع الكثير من بلدان العالم الأخرى.

ج- المكننة الزراعية والأسمدة:

تعتبر المكننة الزراعية من أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي في العصر الحديث لكونها تؤدي الدور الأساس في انجاز مختلف عمليات الإنتاج الزراعي وتساعد في زيادة مستوى الإنتاجية الزراعية، مما دفعنا إلى اعتمادها كمؤشر مهم لمدى مكننة عمليات الإنتاج الزراعي في أقطار المشرق العربي. إن الأعداد المتوفرة في كل قطر من هذه الأقطار تشير بالتباين نسبة إلى الأراضي الزراعية في كل منها حيث تكون النسبة في الأردن لكل 0,70 كم2 ساحبة واحدة وفي العراق لكل 1,85 كم2 ساحبة واحدة وفي سوريا لكل 0,76 كم2 ساحبة واحدة أما في لبنان فكانت النسبة لكل 1,02 كم2 ساحبة واحدة في الأراضي الزراعية وهذه النسب متخلفة كثيرا عن مثيلاتها في الأقطار المتطورة كما يظهر ذلك في جدول رقم (4). ومن ذلك نجد إن هنالك فجوة كبيرة في أعداد الساحبات الزراعية. أما إذا اعتمدنا العلاقة بين عدد السكان الزراعيين وأعداد الساحبات الزراعية فإن الاختلاف يكون كبير جدا هذا ما يظهر بصورة واضحة في الجدول رقم (5) الذي يبين بأن عدد السكان الزراعيين لكل ساحبة وصل الى 13,4 في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا 9,96، وفي ألمانيا 7,6 وفي إيطاليا 12,8، وفي تركيا 31,7. أما أقطار المشرق العربي فكانت (240,3، 29,9، 117,67، 112,78) في كل من (العراق، الأردن، لبنان و سوريا) على التوالي. مما سبق نجد من الضروري اهتمام أقطار المشرق بزيادة أعداد الساحبات الزراعية إضافة إلى الأنواع الأخرى من المكينات والآلات الزراعية، ويمكن لهذه الأقطار تنسيق سياسات إنتاج المكينات والآلات الزراعية فيما بينها لتغطية حاجاتها اللازمة.

أما في مجال إنتاج وتوفير الأسمدة حيث توجد إمكانيات كبيرة لهذه الأقطار لإنتاج الأسمدة المختلفة المركبة، والفوسفاتية والبيوريا، نظرا لتوفر المواد الضرورية لإنتاجها من الفوسفات الذي يتوفر بكميات هائلة في العراق والأردن وكذلك توفر الكبريت في العراق.

من استعراضنا الذي سبق يتضح لنا وجود إمكانيات زراعية جيدة في أقطار المشرق العربي من حيث سعة الأراضي الزراعية ووجود أعداد مناسبة من العاملين الزراعيين وكذلك وجود أعداد لا بأس بها من الساحبات الزراعية وتوفر إمكانيات مناسبة لتطوير صناعة الأسمدة الأمر الذي يوفر الإمكانية لتحقيق تطور للقطاع الزراعي في هذه الأقطار يمكنها من تلبية حاجات سكانها إلى السلع الزراعية وتجاوز النقص الحاصل في ذلك وتضيق الفجوة الغذائية قدر الإمكان، حيث نجد إن هنالك فجوة غذائية شبه مستمرة تتوسع باستمرار.

ثانياً الفجوة الغذائية

تعتبر الفجوة الغذائية عن الفرق بين الإنتاج المحلي للسلع الغذائية ومجموع الحاجة إلى تلك السلع في ذلك البلد، وقد حددت تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية (الفاو) الحاجة إلى الغذاء في منطقة الشرق الأوسط ومنها أقطار المشرق العربي بما يؤدي إلى تزويد الإنسان بـ 2456 سعرة حرارية¹.

تعاني أقطار المشرق العربي من عجز في إنتاج الكثير من السلع الأساسية التي يحتاجها وكما يتضح ذلك من جدول رقم (6) حيث تستورد تلك الأقطار الحبوب بما في ذلك القمح، والسكر الخام والبطاطا والزيت النباتية واللحوم والبقوليات، وتتميز سوريا عن الأقطار المذكورة بعدم استيرادها للبقوليات واللحوم، وقد بلغت أقيام السلع الغذائية المستوردة ما مقداره (1977680) مليار دولار وكميتها ما مقداره (11966) طن من السلع الزراعية المختلفة في عام 1991.

يظهر من مقارنة الصادرات والواردات الزراعية في الميزان التجاري الزراعي لصالح الواردات بعجز مقداره 1758 مليار دولار للعام 1992 أي إن الإنتاج الزراعي في أقطار المشرق العربي لا زال عاجزاً وبصورة كبيرة في كل من العراق والأردن ولبنان في حين كان في سوريا بصورة أفضل من بقية الأقطار الأخرى في المشرق العربي، إذ كان العجز 89 مليون دولار فقط أما العجز في بقية الأقطار الأخرى فكان في العراق 709 مليون دولار وفي الأردن 555 مليون دولار وفي لبنان 485 مليون دولار كما في جدول رقم (7).

إن ذلك يعني إن أقطار المشرق العربي لازالت غير قادرة على ضمان أمنها الغذائي بالاعتماد على الذات قدر الإمكان، مما يتطلب بذل الجهود الحثيثة لتطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق التوسع فيه عمودياً وأفقياً، حيث توضح لنا إن هنالك إمكانيات متوفرة من الأراضي الزراعية وكذلك وجود أعداد لا بأس بها من القوى العاملة الزراعية وتمكن بعض الأقطار من توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي نتيجة إمكانياتها المالية والواضحة خصوصاً في العراق.

إن العامل المحدد في التوسع المطلوب بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه هو مدى توفر المياه حيث تعاني أقطار المشرق العربي من مشاكل لا تتعلق بعوامل داخلية فقط وإنما تتعلق أيضاً بتأثيرات خارجية وهذا ما سنتناوله بالفترة التالية.

ثالثاً : موارد المياه في اقطار المشرق العربي و تأثيراتها المستقبلية على الانتاج الزراعي

عند دراسة موارد المياه التي تحصل عليها اقطار المشرق العربي لابد لنا من تحديد المصادر المائية المتاحة لديها و التي تشمل ما يلي :

أ : مياه الامطار:

تختلف كميات الامطار الساقطة في مناطق اقطار المشرق العربي بين منطقة و اخرى فتكون الامطار غزيرة في المناطق المحاذية للبحر الابيض المتوسط في سوريا و لبنان و غور الاردن و

¹ - د. مجذاب بدر العناد- إنتاج الغذاء وعلاقته بمشاكل المياه وتأثيراتها المستقبلية في العراق- بحث مقبول للنشر في مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - تشرين الاول 1994 - ص9.

قليلة جدا في المناطق الوسطى و الجنوبية من العراق و مناسبة في المناطق الشمالية من العراق و سوريا حيث بلغ معدل سقوط الامطار في المناطق الساحلية في لبنان و سوريا (500 - 750 ملم) و في غور الاردن (250 - 500) ملم و في المناطق الوسطى و الجنوبية في العراق تراوحت بين 150 - 200 ملم اما المناطق الشمالية من العراق و سوريا فتراوح بين 400-600 ملم² و على هذا الاساس فأن هذه الكميات الساقطة من الامطار يبين امكانية قيام زراعات مناسبة في المناطق غزيرة الامطار و التي تنحصر في المناطق الشمالية من العراق و سوريا و المناطق الساحلية في سوريا و لبنان و بعض مناطق الاردن .

ان هذا التباين في معدلات سقوط الامطار بين اقطار المشرق العربي يوضح لنا تفاوت في امكانياتها الزراعية التي تعتمد على مياه الامطار .

ب : المياه الجوفية :

تتوفر في اقطار المشرق العربي كميات من المياه الجوفية تتباين بين قطر و اخر و كما موضحة في جدول رقم (8) الذي يبين لنا ان هناك كمية من المياه الجوفية تبلغ (5,6) مليار متر مكعب في سوريا يليها لبنان 3 مليار و يليها العراق 2 مليار متر مكعب و الاردن 0,28 مليار متر مكعب من ذلك نجد ان الموارد المائية الجوفية تبقى محدودة في هذه الاقطار و تستعمل في بعض الانشطة الزراعية المحدودة اضافة الى استخدامها للشرب و ارواء الحيوانات .

ج : الموارد المائية السطحية :

تمتلك اقطار المشرق العربي كميات من المياه السطحية افضل من بقية اجزاء الوطن العربي الاخرى فهي تتميز بوجود انهار دائمة الجريان و كبيرة اضافة الى الانهار الصغيرة فنجد ان دجلة و الفرات يجريان في سوريا و العراق و يجري نهر العاصي و بردى في سوريا و يجري نهر الاردن و اليرموك في الاردن و يمتلك لبنان انهار متعددة تصب في البحر الابيض المتوسط منها نهر الحاصباني و الليطاني و الوزاني.

و فيما يلي استعراض الى احوال المياه في هذه الاقطار :

أ - حوض دجلة و الفرات

ينبعان من هضبة الانضول جنوب شرق تركيا و يصبان في الخليج العربي فنهر الفرات يبلغ طوله 2315 كم و يجري منها 400 كم في تركيا و 475 في سوريا و 1440 كم في العراق ، و يصل معدل تصريفه السنوي الى نحو 30 مليار متر مكعب و يشكل مصدر المياه الرئيس بالنسبة لسوريا اذ يزودها بنحو 90% من احتياجاتها المائية .

اما نهر دجلة فيبلغ طوله 1718 كم يجري منها حوالي 1100 كم في الاراضي التركية ، و معدل تصريفه 7048 مليار متر مكعب في السنة، و يشكل جزءا من الحدود السياسية و الطبيعية بين سوريا و تركيا لمسافة تصل 44 كم .

² -حسن عبد الله - الامن الغذائي العربي - مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق -بيروت 1993ص78

ب- حوض نهر الاردن:

يشكل حوض نهر الاردن مصدر المياه الرئيسي لكل من الاردن وفلسطين واسرائيل وتقدر طاقته الانتاجية بنحو 2 مليار متر مكعب. وقد شكلت مياهه على مدى العقود الماضية جوهر الصراع في المنطقة.

ج- حوض نهر الليطاني:

من اهم الانهار اللبنانية ينبع ويصب داخل لبنان ويبلغ طوله 170 كم ومعدل تصريفه السنوي 700 مليون متر مكعب. شكل جوهر الصراع بين اسرائيل ولبنان.

د- حوض نهر العاصي:

ينبع من منطقة البقاع في لبنان ويصب في لواء الاسكندرونة في تركيا ويروي أخصب الاراضي الزراعية في غرب سوريا واكثر المناطق إزدحاماً بالسكان ويؤمن معظم احتياجات سوريا المائية، يبلغ طوله 571 كم يجري منها 46 كم في الاراضي اللبنانية و45 كم منها في الاراضي التركية ونحو 417 كم في سوريا ويصل معدل تصريفه السنوي الى 800 مليون متر مكعب.

نستنتج مما ذكر اعلاه ان في هذه الاقطار موارد مائية سطحية لا بأس بها يمكن ان تفيد في تطوير الزراعة والإنتاج الزراعي الا ان هذه الموارد تتعرض لمشاكل ستؤدي الى التأثير عليها مستقبلاً سواء كان ذلك من دول المنبع بالنسبة للفرات ودجلة (تركيا) او بمخاطر التوسع (الاسرائيلي) في تحويل بعض مجاري الانهار العربية في المناطق المحيطة (بإسرائيل) خصوصاً في المناطق المحاذية الى الأردن وسوريا ولبنان ويمكن بيان اهم تلك التهديدات وكما يلي:

1- التهميمات التركية التي تواجه مستقبل الموارد المائية لأقطار المشرق العربي:

نبذة تاريخية:

أظهرت تركيا بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال اتاتورك عام 1923، عداءً تاريخياً للأمة العربية تمثل بمحاربة اللغة العربية والوجود العربي في تركيا، وضم لواء الإسكندرونة السوري وحجز مياه نهري دجلة والفرات عن سوريا والعراق، وتحويل مجرى الفويق المشترك مع سوريا وحرمان مدينة حلب السورية للإستفادة من مياهه.

وعلى الرغم من المحاولات العربية المتكررة لتصحيح مسار العلاقة مع تركيا، إلا إن الإصرار التركي على إستخدام المياه وسيلة ضغط على الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية، أدى الى مزيد من الخلاف كاد أن ينفجر مرات عديدة على شكل صراع دامي.

وعلى الرغم من إن هناك العديد من القضايا السياسية التي ساهمت في تردي العلاقات العربية التركية، كحلف بغداد وقضية لواء الإسكندرونة ومشكلة الأكراد ودور تركيا في هجرة اليهود السوريين الى (إسرائيل) والدول الاوربية. وتعزيز علاقاتها العسكرية مع (إسرائيل) على حساب مصالحها في العالم العربي، إلا إن المياه شكلت إحدى أكثر أدوات الضغط المتبادل في العلاقات

السياسية بين تركيا والعالم العربي وكل من سوريا والعراق بشكل خاص، وكان لها دور كبير في تردي العلاقات بينهما.

حيث شكلت قضية المياه نقطة الضعف في الكيان العربي منذ ذلك الوقت ولحد يومنا هذا لأن الأرض العربية في حد ذاتها لاتعد غنية بالمياه.

فالمساحة الصحراوية تشكل معظم مساحة الوطن العربي حيث تشكل 75% من المساحة العامة³. أما كمية الأمطار الساقطة فهي قليلة ومتذبذبة ولا تتناسب مع المساحة الواسعة التي يغطيها الوطن العربي.

أما انهار الوطن العربي فهي قليلة أو صغيرة ونسبة الاستفادة منها محدودة وأكثر منابها في مناطق هي خارج الحدود العربية وتتحكم في مجاريها العليا دول أجنبية وهذه لم تنالها بالقدر الكافي أعمال التهذيب أو إقامة مشروعات إقليمية كبرى نتيجة لقصور في التمويل أو لضغوط اقتصادية أو لتحديات سياسية خارجية أما المخزون الجوفي فهو قليل ولا يكفي لإقامة زراعة عربية متطورة وهو على شكل أحواض مياه جوفية ممتدة عبر عدد من الأقطار العربية، وفي أحواض داخلية تسقط عليها أمطار متراوحة في الكثافة والزمان والمكان وهي تستنزف أكثر فأكثر يومياً مع تزايد الحاجة إلى المياه من جهة ولقلة التغذية المطرية من جهة ثانية.

وعليه فإن النسبة الأكبر من مصادر المياه في الوطن العربي هي الموارد المائية السطحية التي تجري في أنهار الوطن العربي الكبيرة منها نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر الأردن ونهر اللباني وغيرها.

ومن أهم التهديدات التي تواجه المياه العربية هي تلك التهديدات التي تعاني منها أقطار المشرق العربي، حيث تتعرض انهار دجلة والفرات من مخاطر التوسع التركي في استغلال مياه هذين النهرين دون الاهتمام بقواعد السلوك الذي ينظم استغلال مياه الأنهار المشتركة والذي حدده مؤتمر هلسنكي عام 1966 مما سيلحق الضرر في المشاريع الزراعية القائمة فعلاً في كل من العراق وسوريا، ومن جهتها تحاول (إسرائيل) ضمان أكبر حصة ممكنة من المياه العربية المحيطة بها من الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وهي تسعى جاهدة إلى إلزام الأقطار العربية المحيطة بها اتفاقيات السلام المطروحة الآن في منطقة المشرق العرب والتي تحتل فيها مسألة المياه ركناً أساسياً. ولكي نتوضح لنا هذه التهديدات بصورة مفصلة سنحاول دراسة المشاريع التي تقوم بها كل من تركيا وإسرائيل في الاستحواذ على أكبر حصة لها من المياه العربية في هذه المنطقة.

1-1- المشاكل التي تواجه مياه نهر الفرات

ينبع نهر الفرات من السلاسل الجبلية المرتفعة في شرق الأناضول في الأراضي التركية، وتشكل منابعه فرعين هما: (فرات صو) و (مراد صو). الذين يلتقيان ليشكلان المجرى الرئيسي للنهر. بدأت مشكلة مياه الفرات منذ منتصف السبعينيات وتحديداً في عام 1974 عندما أنجزت تركيا مشروع سد كيبان وكذلك فقد أنجزت سوريا سد الطبقة في عام 1975، واستمرت هذه المشكلة بالاتساع والتعقيد إلى يومنا هذا، وقبل عام 1974 لم تكن هنالك مشكلة تذكر حول مياه نهر الفرات

³ -عباس قاسم (الإطماع بالمياه العربية و أبعادها الجيوبوليتيكية مجلة المستقبل العربي -سنة 1993 - العدد 174 أب ص32

حيث كانت تركيا تستهلك 1,5 مليار متر مكعب من المياه سنوياً وتستهلك سوريا ثلاثة مليار متر مكعب سنوياً. أما العراق فقد كان يحصل على وارد مائي يقدر بحدود 28 مليار متر مكعب من المياه سنوياً مما مكنه من إقامة زراعة واسعة استمرت منذ آلاف السنين وحتى وقتنا الحالي وكانت سبباً في ظهور وتطور الحضارات العراقية القديمة كحضارة سومر وابل ومروراً بالدولة العربية الإسلامية وحتى الفترة الحالية.

وقد أدركت تركيا أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط بحيث تمكنها من لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة على المستويين السياسي والاقتصادي وربما العسكري في وقت ما، ووجدت في سقوط الاتحاد السوفيتي وانضمامها في حلف شمال الأطلسي، وضعف القوتين المنافستين لها في المنطقة إيران والعراق، وتداعيات الحرب الأخيرة على العراق، فرصة مناسبة لتقديم نفسها كنموذج مدافع عن الديمقراطية في وسط منطقة تحكمها الأنظمة الديكتاتورية، لاستماله الولايات المتحدة لدعمها في مسعاها وتحقيق مطالبها.

لذلك أخذت تركيا تستخدم سلاح المياه بالاصالة عن نفسها وبالنيابة عن (إسرائيل) وتعمل على تهديد الأمن القومي العربي من خلال ضربها للمصالح والخطط التنموية في كل من سوريا والعراق عندما أخذت بالتوسع السريع في بناء السدود والقنوات على نهر الفرات.

المشاريع التي إقامتها تركيا على حوض نهر الفرات

- سد كيبان:

يعد من أهم المشاريع الخزنية على النهر بعد سد أتاتورك تم انجازه عام 1974 وتبلغ سعة الخزان 30 مليار متر مكعب من المياه وكان الهدف الرئيس من إنشائه لتوليد الطاقة الكهربائية وقد تم تشغيل مشروع السد بكل طاقته الخزنية عام 1982.

- سد قرة قايا:

اكتمل انجازه في عام 1986 وتصل الطاقة الخزنية من المياه إلى 9,54 مليار متر مكعب وكان الهدف الرئيس من بنائه لتوليد الطاقة الكهربائية، هذا المشروع أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بكل من العراق وسوريا. حيث سيؤدي إلى انخفاض وارد النهر إلى العراق بمقدار 40 % من حاجة العراق.

- سد أتاتورك:

تحاول تركيا دائماً تخزين الحد الممكن من مياه نهر الفرات متجاوزة كل الإتفاقيات والمعاهدات والأعراف الدولية التي تحدد كيفية تقاسم مياه الأنهار الدولية. ويعتبر مشروع أتاتورك محور جهود تركيا الرامية إلى ضمان إمدادات المياه، وهو أكبر السدود في تركيا ويعد أكبر تاسع سد في العالم، يشمل السد المعروف أيضاً (بمشروع تطوير جنوبي شرقي الأناضول) على 22 سداً و19 محطة توليد كهرباء وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 18 مليار دولار.

ويبلغ طول السد 2 كم وإرتفاع السد 166 م وبعده عن الحدود السورية 60 كم ومن المتوقع إنسه سيروي 6500 ميلاً مربعاً من الأراضي وسينتج 27 مليار كيلو واط-ساعة من الكهرباء سنوياً

ويشمل السد على 19 مجمعاً كهرومائياً ويعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) من أكبر المشاريع الاقتصادية والسياسية التي تنفذها تركيا والمخطط التالي يوضح المؤشرات الأساسية للمشروع المذكور.

مخطط رقم 1

مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

مشروع الكاب (GAP) على نهر دجلة والفرات
عدد السدود = 22
المساحة المروية = 1693027 هكتار
+ 582310 هكتار (خارج الكاب)
الطاقة المشيدة = 7476 ميكا واط
الإنتاج السنوي = 27345 كيكا واط- ساعة
عدد محطات الطاقة = 19
مجموع الإحتياجات المائية الكلية = 20,982 مليار م ³

نهر دجلة	نهر الفرات
عدد السدود = 8 (رئيسية)	عدد السدود = 14
المساحة المروية = 605890 هكتار	4 (رئيسية)، 10 (ثانوية)
+ 26310 هكتار (خارج الكاب)	المساحة المروية = 1091203 هكتار ضمن الكاب
الطاقة المشيدة = 2172 ميكا واط	+ 556000 هكتار خارج الكاب
الإنتاج السنوي = 7247 كيكا واط ساعة	الطاقة المشيدة = 5304 ميكا واط
الإحتياج المائي = 5,595 مليار م ³ (ضمن الكاب)	الإنتاج السنوي = 20098 كيكا واط ساعة
(خارج الكاب) = 0,242 مليار م ³	الإحتياج المائي = 10,495 مليار متر مكعب ضمن الكاب
المجموع = 5,837 مليار م ³	(خارج الكاب) 4,65 مليار متر مكعب
	المجموع + 15,145 مليار متر مكعب

المصدر : د. عادل محمد العضيلة : الصراع على المياه في الشرق الاوسط (الحرب و السلام) دار الشروق للنشر و التوزيع - عمان الاردن سنة 2005 ص 283

أن للسد مضامين سياسية وأمنية خطيرة على الأمن القومي العربي تتمثل بتهجير وإسكان الآلاف السكان في منطقة الحدود العراقية السورية-التركية مما له آثار أمنية خطيرة في تلك المنطقة، كما إن هناك أبعاد اقتصادية كبيرة تهدف من وراءه تركيا حيث بعد إنشاء هذا السد واكتمال القنوات الاروائية المرتبطة به (مثل قناة اورفه وحران وطرق ومشروع ماردين وسيفيرك- حلوان وبوزارا ومشاريع سوروج بازيكي واديامن، وغازي عنتاب وغيرهما).

أن تصل مجموع المساحات الزراعية التي يمكن إرواؤها من مياه نهر الفرات إلى أكثر من عشرة ملايين دونم (2,5 مليون هكتار).

والمشكلة إن تركيا تتصرف وكأنها الوحيدة التي تملك خطط للتنمية المائية والزراعية مما عقد الوضع، وزاد مشكلات الإدارة والتوزيع وتخطيط التنمية في الدول الثلاث. فسوريا تخطط لاستخراج 7 مليار متر مكعب في الوقت الذي يتطلب فيه سد أتاتورك 10 مليار متر مكعب، وإذا ماتفد فأن حجم مياه الفرات الداخل إلى العراق سيتدنى من 30 مليار متر مكعب إلى 11 مليار متر مكعب في

السنة، إضافة إلى ذلك يعتبر العراق إن نوعية مياه الفرات قد أفسدت بشكل فاضح من جراء مشاريع الري. من هنا يمكن أن نلخص إلى أن هناك توسعاً كبيراً للاستفادة من مياه نهر الفرات في كل من مياه تركيا وسوريا لزيادة مساحة الأراضي الزراعية في كلا البلدين.

فإذا ما علمنا إن الحد الأدنى الضروري من المياه لإرواء المساحات الحالية من الأراضي الزراعية في العراق والواقعة على نهر الفرات يبلغ بحدود 18 مليار متر مكعب، يتضح لنا إن ما تبقى للعراق هو بحدود 4 مليار متر مكعب من المياه جدول رقم (9) الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل المساحات المزروعة إلى مستوى الربع أي ستقل من سبعة ملايين دونم إلى حدود مليوني دونم وسيتعرض العراق إلى كارثة إنسانية كبيرة، إذا لم يجري التفاهم حول هذا الموضوع واحترام الحقوق المكتسبة للعراق على نهر الفرات منذ الآلاف السنين.

1-2- المشاريع التركية المستقبلية على نهر دجلة

ينبع نهر دجلة من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية الواقعة جنوب شرق تركيا ويتكون من منبعين رئيسيين هما: (دجلة صو) و(بوتان صو). تبلغ مساحة حوض التغذية 38295 كم³ ومعدلات سقوط الأمطار على الحوض 800 ملم. يبلغ طول نهر دجلة الكلي من منبعه إلى مصبه 1900 كم منها 1415 كم داخل الأراضي العراقية و485 كم داخل الأراضي التركية (منها 44 كلم حدود مشتركة بين تركيا وسوريا). إن معدل الإيراد السنوي لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية يبلغ 20.90 مليار متر مكعب. تخطط تركيا إلى إقامة سدود ومشروعات أروائية واسعة أيضاً على نهر دجلة تهدف من ورائها إلى مايلي:

- 1- السيطرة على مياه بحيرة هزار لإرواء سهول تقدر مساحتها بـ 40 ألف دونم.
- 2- استثمار مياه رافد باطمان صو (احد روافد دجلة الرئيسة في تركيا) لإرواء مساحة 120 ألف دونم.
- 3- إقامة سدود على نهر دجلة لإرواء مناطق ديار بكر، والجزرة وغيرها.

1-3 مشروع مياه السلام :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سعت تركيا إلى تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على إشراكها في الترتيبات السياسية والأمنية والاقتصادية الجديدة التي أعدت للمنطقة، و تنبعت إلى إمكانية استغلال ثروتها المائية الكبيرة لمساعدتها للقيام بهذا الدور، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق (نيكسون) قد أشار إلى الاستفادة من هذا الموضوع إلى جانب الميزات التاريخية الحضارية الأخرى حين قال: (أن مشكلة المياه تمثل أهم عناصر الصراع العربي (الإسرائيلي)، ولكون تركيا تتمتع بموارد مائية كبيرة فإنه يمكنها الإسهام في حل أزمة المياه، عن طريق إمداد دول المنطقة بالمياه بواسطة الأنابيب و بمساعدة أمريكية).

وعليه يدخل هذا المخطط ضمن مشروع تركي أمريكي يسمى بمشروع أنابيب السلام الذي أعلنه الرئيس اوزال عام 1987 ويقوم هذا المشروع بتحويل مياه نهري سيحون و جيجان بواسطة أنابيب إلى دول الخليج العربي و إسرائيل تبلغ تكاليف هذا المشروع (21) مليار دولار و طول خط الأنابيب 2000 كم .

وتنسق تركيا مع (إسرائيل) عن طريق إرسال خبراء (إسرائيليين) للمشاركة في المشاريع المائية مقابل تزويد تركيا (إسرائيل) بالمياه عن طريق تصدير هذه المياه بواسطة خزانات كبيرة⁴ .

إن مشروع أنابيب السلام التركي يشكل قمة التآمر لتركى على الأمن القومي العربي و هو عبارة عن مقايضة المياه التركية بالنفط العربي ووضع الأمن لغذائي العربي رهينة بيد تركيا علما بان ذا المشروع الذي تقف الولايات المتحدة وراعه و تعمل له المنظمة الصهيونية الأمريكية سوف يشمل (إسرائيل) في مرحلة معينة .

كما إن من الأهداف المعلنة للمشروع كما وردت على لسان المسؤولين في تركيا هو تحويل المشروع الى منطقة تصدير ذات فائدة زراعية لإنتاج وتجهيز المواد الغذائية والمنتجات الزراعية. وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات التنمية في تركيا، مما يؤثر سلباً في عرقلة التنمية في كل من العراق وسوريا كما هو مبين في جدول رقم (10) .

وتمكين تركيا من لعب دور أساسي وأمني في المنطقة، في ضل مايسمى ب(النظام الدولي الجديد)، وتحويل الأقطار العربية الى سوق لتصريف البضائع والحصول على برميل النفط بسعر بخس بحيث تتم مقايضته ببرميل ماء، إضافة الى تزويد (إسرائيل) بالمياه وتمكينه من تكريس سياسية الإستيطان والتوسع في المنطقة.

2. التهميمات الصهيونية لمستقبل المياه العربية

في ضوء الخلفية التوسعية (الإسرائيلية) وخطتها في الهجرة والإستيطان التي دأبت عليها منذ عام 1948، والشعار الذي إبتدعه منظرو الحركة الصهيونية (من الماء الى الماء تتراعى حدود الدولة اليهودية)، وشحوا به علم (دولة إسرائيل) وغرسوه في الثقافة والفكر اليهودي، شعار يظهر مدى إهتمام الحركة الصهيونية بمياه المنطقة منذ أن بدأت فكرة البحث عن وطن قومي لليهود في نهاية القرن الثامن عشر، وشكل أحد الركائز التي قام عليها المشروع الصهيوني الى جانب الهجرة والإستيطان، للدول المجاور لها والغنية بمصادرها المائية، وماشعار (إسرائيل) الأساسي من النيل الى الفرات الا تعبير عن هذا التوجه.

وعليه فإن الخطر الأعظم، بل والأشد فداحة، الذي يحيق ويحدق بأمننا المائي العربي، هو ذلك الذي يأتي باستمرار من مصدر التهديد الأكبر والدائم للأمن القومي العربي إلا وهو (إسرائيل). فقد بادر هذا الكيان ومنذ العام الأول لقيام كيانه المصطنع، إلى تأمين المياه وحرمان الآخرين من الاستفادة من هذه الثروة. حيث عمل هذا العدو على إيجاد نوع من التكافؤ والتلازم ما بين خريطته

⁴ -د. حسن بكر . المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي ، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام لسنة 1991 العدد 104 ص142

الأمنية وخريطته المائية ، وقد طورت (إسرائيل) إستهلاكها من المياه من 350 مليون متر مكعب عام 1949 ليصبح في الوقت الراهن يتجاوز 3000 مليون م3 .

السياسة المائية التي وضعتها (إسرائيل) قد أخذت الاتجاهات التالية:

أ- تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الضفة الغربية، حيث تقدر الدراسات (الإسرائيلية) بأن (إسرائيل) تحصل على 40% من حاجتها إلى الماء من الضفة الغربية حيث زادت استخداماتها للمياه بعد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 من 962 مليون متر مكعب إلى 1675 مليون متر مكعب وتركت 200 مليون متر مكعب فقط إلى سكان الضفة الغربية مما دفعهم إلى حفر الآبار الارتوازية واستهلاك المخزون الأرضي للمياه فيها.

وحولت مياه الينابيع المالحة غربي بحيرة طبريا إلى مجرى نهر الأردن وفرضت على استثمار الينابيع والآبار قيوداً قاسية ومنعت التراخيص لحفر آبار جديدة إلا ما ندر.

يشار هنا إلى كمية كبيرة من المياه المستخدمة في (إسرائيل) تستهلك في القطاع الزراعي 72،2% والصناعي 5،2%، والإستخدامات المنزلية 22،6% وهي تعتمد على مصادر المياه في مرتفعات الجولان والضفة الغربية في إمداد قطاعاتها الإنتاجية بما تحتاجه من المياه حتى أصبحت مصادر المياه في الضفة الغربية مصدر مائي حيوي ومهم، لدرجة يرى معها بعض المحللين أن هذه المسألة ستتحكم بمصير الضفة الغربية وبالصراع مع قوات الإحتلال.

ب- الإستفادة من المياه الجوفية المتوفرة في قطاع غزة وضمها لغرض توسيع المساحات التي يقوم بها الصهاينة بزراعتها مما أدى إلى شحة المياه في قطاع غزة بصورة كبيرة جداً. وخصوصاً إذا ما علمنا بأن المياه الجوفية في (إسرائيل) ذات نوعية سيئة وملوثة بالملح والمبيدات والمعادن الثقيلة ومياه الصرف ويعود السبب إلى السحب الزائد للمياه الجوفية وبكميات تفوق المياه المتجددة سنوياً. كما إن الإستخدام العالي للكيمياويات الزراعية أصاب المياه الجوفية بالتلوث الكيماوي.

ج- لقد سعت (إسرائيل) وبكل قوتها لإستغلال مياه نهر الأردن الذي يتشكل من ثلاثة أنهار هي باتياس واللدان في سوريا والحاجب في لبنان وتتحد هذه الأنهار في الجزء الشمالي من وادي الحولة لتشكيل نهر الشريعة الذي تدفقه السنوي عند دخوله بحيرة طبرية 838 مليون م3 ويرفده نهر اليرموك من سوريا بعد خروجه من البحيرة بوارد سنوي قدره 475 مليون متر مكعب وبعد دخوله الأردن تصب فيه مجموعة من الروافد والأودية يصل واردها السنوي إلى 469 مليون م3 ليصبح الوارد الإجمالي 782 مليون م3.

وكان آخر محاولات (إسرائيل) هو العمل على تحويل مجرى نهر الأردن هو لإحياء منطقة النقب.

د- الإستفادة من المياه الواردة من المرتفعات السورية المحتلة والتي تقدر ب(200) مليون متر مكعب.

ه- تحت وطأة المشكلة المائية قامت (إسرائيل) بغزو لبنان عام 1982 بضم جزء من مجرى نهر الليطاني الذي ينبع من جوار مدينة بعلبك (شمال البقاع)، ويجري مسافة 160 كلم قبل أن يصب في منطقة القاسمية شمال صور ويبلغ وارده السنوي 478 مليون م3، الذي يجري داخل الأراضي اللبنانية حيث تسيطر على حوالي 30 كم من مجرى النهر وقامت بتركيبات مضخات كبيرة قرب

جسر الخردلي لنقل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا، حيث إستطاعت (إسرائيل) من تحويل مجرى النهر عن طريق نفق لنقل الماء الى نهر الحاصباني ثم الى أراضي (إسرائيل) الشمالية وبكمية تبلغ 500 مليون متر مكعب أو مايعادل 55% من مجموع مياه نهر الليطاني.

و- وفي عام 1990 قامت (إسرائيل) باقتطاع جزء من الأراضي اللبنانية في المنطقة المجاورة لنهر الفجر والوزاني وغيرت معالم الأرض المحيطة بمناخ نهر الوزاني لإستغلال 90 % من مياهه⁵. مما سبق نجد أن (إسرائيل) لها أطماع واسعة في المياه العربية حيث يحصل على حوالي 65 % من حاجته من المياه بطريقة غير شرعية من خلال إحتلاله للأراضي العربية عام 1967 ومابعده (منها 25% مياه لبنانية)، وفي تقرير آخر للأمم المتحدة يشير الى أن 67% من إستهلاك (إسرائيل) من الماء يأتي من خارج حدود عام 1948 منها 35% من الضفة الغربية والباقي من هضبة الجولان ولبنان.

ولهذا السبب لقد أعطي هذا الموضوع الأولوية المطلقة حيث أشارت الكتابات التي نشرت في (إسرائيل) الى إن المستقبل سيشهد حرب مياه بين العرب و(إسرائيل) والعلاقات المائية بينهما تشكل مباراة صفرية فأى مكسب لأحد الطرفين يعد خسارة للطرف الآخر.

ويقول بعض الخبراء أنه على الرغم من الأعتدال الغربي المتزايد على بتروال الشرق الأوسط، فإن المياه هي التي سوف تصبح السائل الرئيس الذي يتحكم في المنطقة من الناحية الجغرافية والسياسية خلال العقود المقبلة.

ز- في عام 1977 قامت (إسرائيل) بدراسة مشروع إقامة قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت، حيث أقرت الحكومة (الإسرائيلية) المشروع بصيغته النهائية عام 1980 وأصبح يعرف بمشروع قناة البحرين ويقضي المشروع بنقل المياه من البحر المتوسط الى البحر الميت، عبر قناة تمتد من جنوب دير البلح في قطاع غزة الى منطقة مسادا على البحر الميت، ويبلغ طول القناة 120 كلم وستضخ المياه بواسطة أجهزة للضخ من قطاع غزة عبر انبوب طوله 7 كلم لتتدفق من المياه مسافة 22 كلم، ثم تستمر القناة عبر نفق أرضي الى منطقة(مسادا) حيث يقوم خزانان لتجميع المياه كي تتدفق منها الى محطة توليد الكهرباء. تقدر كلفة المشروع بمليار وستمائة مليون دولار وتستطيع (إسرائيل) بواسطة هذا المشروع أن تصنع بحيرة تمتد من شمال بحيرة طبريا شمالاً حتى خليج العقبة جنوباً. ولو أستمر تدفق مياه البحر المتوسط الى غور الأردن الى أن يتساوى منسوب البحرين، حيث يصبح بعد ذلك مانعاً مائياً طبيعياً يحد فلسطين المحتلة على طول حدودها الشرقية مع الأردن، أما غرباً فالبحر الأبيض المتوسط وصحراء سيناء. وهكذا تصبح فلسطين شبه جزيرة. تستهدف (إسرائيل) من وراء هذا المشروع الى تكريس إحتلالها للأراضي العربية وإعطاء (إسرائيل) قوة ومناعة، ويؤهلها لإبتلاع مساحات إستراتيجية من أرض الضفة الغربية، ومصادرة أراضي عربية جديدة على جانبي نهر الأردن، والأهم من ذلك كله، تأهيل الكيان لإستيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين على حساب الشعب الفلسطيني.

⁵ حسين عليوي عبشون : مشكلة المياه في الوطن العربي وإثرها في أمنه القومي رسالة ماجستير منشورة 1992 دار الاهرام ص74

3. التهميمات الناتجة عن سوء إستخدام المياه

بالإضافة الى ما ذكر في الفقرة واحد والثانية ضمن هذا الموضوع فإن طرق الري المتبعة لازالت بدائية وتستهلك كميات كبيرة من المياه تصل الى بين 12-14 ألف متر مكعب للهكتار الواحد، في حين تشير الدراسات العلمية الى حاجة الهكتار الواحد من الأراضي الزراعية للري تبلغ 7500 متر مكعب سنوياً لكل هكتار.⁶

وهذا يعني إن بإمكان أقطار المشرق العربي ترشيد استخدام مياه الري وزيادة المساحات القابلة للري السطحي الى نسبة تزيد 50 % من المساحات الحالية مما يتيح لها إمكانيات التوسع المطلوب مستقبلاً لغرض زيادة رقعة الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي لتلبية حاجات السكان في هذه الأقطار للمواد الغذائية قدر الإمكان خصوصاً الأساسية منها إضافة الى إمكانية تعزيز الإقتصاد الوطني في حالة إرتقاء الإنتاجية والإنتاج الزراعي الى مستويات أفضل تقترب من المستويات الموجودة في الدول المتقدمة في هذا المجال.

كما لا بد لنا أن نشير الى إن إهتمام أقطار المشرق العربي في مسألة المياه لايزال دون أن يأخذ الحيز المطلوب في إهتماماتها السياسية والإقتصادية كما إن تنسيق المواقف بين هذه الأقطار في مسألة المياه لايزال بعيداً لايتناسب والأهمية المطلوبة له، حيث نلاحظ إن التنسيق بين العراق وسوريا للوصول الى موقف موحد تجاه تركيا بخصوص مياه الفرات لايزال ضعيفاً مما يدفع الجانب التركي الى الإسراع في تنفيذ مشروعاته الإروائية الكبرى، وتحاول أن تجعل منا أمر واقع لا بد من الإعتراف به وهذا سؤثر كثيراً على حصة العراق وسوريا. كما إن التنسيق بين الأردن وسوريا بخصوص إستغلال مياه نهر اليرموك لايزال لم يصل بعد الى تحقيق النتائج المطلوبة وإستثمار مياه هذا النهر في سوريا والأردن رغم الإتفاقة المعقودة بين البلدين عام 1953 للإستفادة من مياه هذا النهر.

وعليه تتطلب أوضاع المياه في منطقة المشرق العربي أن يتم الإلتزام بمنهج محدد لتنميته جميع موارد المياه. أمام دول المشرق العربي وسائل عديدة توصلها الى هذا الهدف.

فالزيادة السكانية ذات تأثير مهم في إستخدام المياه الإقليمية، ولهذا فإن الواجب يقتضي إتخاذ التدابير اللازمة لإقرار سياسات تنظيم النسل. ويتعين على جميع القطاعات أن ترفع كفاءة إستخداماتها للمياه. وحيث إن الزراعة هي أكبر مستهلك للمياه كما ذكرنا سابقاً فإن عدداً من وسائل الحفاظ على المياه، ينبغي إقرارها، وصولاً الى أقصى حد ممكن من فعالية إستخدام المياه على مستوى المنطقة. وفي هذا الإطار يجب إتخاذ التدابير اللازمة لخفض الفاقد.

وقد تسعى بعض دول المنطقة التي تعاني من شحة المياه الى ترك زراعة بعض أنواع من المنتجات الزراعية لديها والتي تستهلك كميات كبيرة من المياه. وعلى سبيل المثال فإن إنتاج الهكتار الواحد من القطن يمكن أن يستخدم 10,000 م³ من المياه خلال فترة النمو وهذا يعادل الإستهلاك السنوي المنزلي لمائة نسمة من سكان المدن.

كما يجب أن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة في إستخدام المياه والتعاون بين دول المنطقة ومن ثمار التعاون المؤملة هو تشجيع المزيد من التخصص الإقليمي والتجارة الإقليمية

⁶ حسن عبد الله - الأمن الغذائي العربي- مصدر سابق ص30

في المنتجات الزراعية، والتعاون في أكثر من مجال، في الحدود التي تسمح بها عمليات التفاهم على أساس المنافع المتبادلة. وقد لا يكون للتعاون تأثير يذكر في زيادة كميات المياه، غير إن التعاون قد يكون له دور دور في تقليل فاقد المياه الذي تتعرض له بعض دول المنطقة والذي يتسبب مع القصور الإقتصادي في حدوث خسائر فادحة. كما إن أقطار المشرق العربي لم تقم لحد الآن بإنجاز الموازنات المائية فيها ولم تتوسع في إدخال طرق الري الحديثة كالري بالرش أو التنقيط.

رابعاً الاستنتاجات

يتضح لنا من الدراسة مايلي:

- 1- تتمتع أقطار المشرق العربي الأردن والعراق وسوريا ولبنان بإمكانيات مناسبة للإنتاج الزراعي من حيث المساحة القابلة للزراعة ووفرة المياه والأيدي العاملة وإمكانيات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- 2- تخلف الإنتاجية الزراعية في أقطار المشرق العربي مقارنة مع أقطار مجاورة او دول متقدمة في هذا المجال بحيث وصلت الإنتاجية في الدول المتقدمة الى مستوى يزيد بين 5-8 مرات من مستوى الإنتاجية في أقطار المشرق العربي.
- 3- لم تتمكن هذه الأقطار لحد الان من ضمان أمنها الغذائي وتضييق الفجوة الغذائية في أقطارها رغم تباينها في هذا المجال، حيث كانت تلك الفجوة واسعة في مجال المحاصيل الأساسية كالحبوب.
- 4- تعتمد أقطار المشرق العربي في زراعة أغلب مساحة الأراضي الزراعية بالإعتماد على مياه الري السطحي المتوفرة في الأنهار التي تجري فيها.
- 5- تواجه مصادر المياه في هذه الاقطار مصدرين من التهديد مصدر تركي، بخصوص مياه نهر الفرات ودجلة، وآخر إسرائيلي هدفه الإستحواذ على أكبر قدر ممكن من المياه.
- 6- في حالة عدم التوقيع على إتفاقية لتقسيم مياه نهر الفرات بين العراق وسوريا وتركيا، فأن هناك خطراً لتحويل أراضي زراعية في العراق الى أراضي صحراوية في المستقبل وخصوصاً في منطقة حوض نهر الفرات في العراق.
- كما إن هناك تهديد بنضوب الكثير من مصادر المياه في منطقة الضفة الغربية وجنوب لبنان نتيجة التوسع (الإسرائيلي) بسحب المياه.
- 7- إن طرح مشروع أنبوب السلام التركي له غايات سياسية وإقتصادية في آن واحد، فمن الجانب السياسي يحاول الساسة الاتراك والامريكان الى دمج تركيا و(إسرائيل) في المنطقة العربية من خلال إقامة نظام للتعاون المتكامل بمايسمى بمشروع النظام (الشرق الاوسطي). وفي الجانب الإقتصادي تسعى تركيا الى مبادلة المياه بالنفط وهو أمر في غاية الخطورة.
- 8- أوضحت الدراسة أنه في الوقت الذي تعاني مياه أقطار المشرق العربي من تهديدات خارجية فأن سوء إستغلال المياه في الري يمثل تهديداً داخلياً لا يقل خطورة عن التهديد الخارجي.
- 9- لاحظت الدراسة أن التنسيق بين أقطار المشرق بشأن المياه لم تبلغ بعد المستوى المطلوب.

خاتمة التوصيات:

- 1- ضرورة إستغلال أقطار المشرق العربي لإمكاناتها الزراعية بصورة عقلانية وبما يضمن الإرتقاء بإنتاجها الى مستويات تقترب إذا لم تساوي تلك المستويات من الإنتاجية الموجودة في الدول المتقدمة زرعياً.
- 2- ضرورة التنسيق والتكامل الإقتصادي بين أقطار المشرق العربي والإستفادة من مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج الزراعي وفي التعاون على تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، كما لا بد أن يشمل هذا التنسيق الوصول الى موقف موحد بشأن مشاكل المياه الخارجية.
- 3- العمل على إقامة علاقات إقتصادية واسعة مع تركيا بحيث تضمن تلك العلاقات موقف تركي معتدل بشأن المياه.
- 4- يمكن لتركيا الإستفادة من المياه التي تطرحها للبيع ضمن ما يسمى بمشروع السلام وذلك لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية الموجودة لديها بدلاً من مياه نهر الفرات بعد أن تتعاون مع كل من العراق وسوريا في هذا المجال.
- 5- ضرورة ترشيد إستخدام المياه في عمليات الري وفي الإستعمالات الأخرى مما يؤدي الى منع الهدر في إستخدام تلك المياه وذلك بإعتماد طرق جديدة للري مع العمل على نقل المياه بأنهار أو جداول مبطنة تمنع تسرب المياه وتقليل الفواقد.
- 6- ضرورة العمل على توفير قاعدة قوية من البيانات والمعلومات عن المياه ومواردها لكي تساعد في أغراض التخطيط والتصميم والدراسات المختلفة.
- 7- ضرورة الإستفادة من مياه الأمطار التي تسقط في مناطق مختلفة من أقطار المشرق العربي وإنشاء الخزانات والسدود الملائمة لها والإستفادة منها لعمليات الري لاحقاً.
- 8- إن حماية مياه المشرق العربي وتوفير الأمن المائي يحتاجان الى إستراتيجية عربية موحدة لمعالجة العجز المائي.
- 9- إستئناف المباحثات الثلاثية بين تركيا وسوريا والعراق بروح من الأخوة والتفاهم والتعاون من أجل مصلحة شعوب البلدان الثلاثة للتوصل الى حلول منطقية وعادلة لحل الخلافات.
- 10- التحرك الدولي على الجهات المؤثرة على القرار التركي وخاصة الإتحاد الاوربي لتوجيه الضغط على تركيا سياسياً وإقتصادياً لحملها على التوصل الى صيغة عادلة ومعقولة لتقسيم المياه والإحتكام عند الضرورة الى رابطة الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لكونها تضم الثلاث المعنية.

ملحق الجداول

جدول رقم (1)

إستخدام الأراضي في أقطار المشرق العربي عام 2001 (كم2)

الدولة	مجموع الأراضي	الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي المزروعة	المحاصيل الثابتة	الأراضي الأخرى
العراق	432162	59336	56700	2636	372826
سوريا	184050	53871	45644	8227	130179
الأردن	91971	4138	3053	1085	87832
لبنان	10230	3080	1673	1407	7151

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة - روما الكتاب السنوي - لسنة 2002 مجلد 56 ص20

جدول رقم(2)

إنتاجية الهكتار الواحد لمحصول القمح والشعير والرز لاقطار المشرق العربي و اقطار مختارة اخرى كغم/هكتار لسنة 2001

اسم القطر	إنتاجية الحنطة	إنتاجية الشعير	إنتاجية الرز
الأردن	1060	424	-
العراق	766	1077	2471
سوريا	2618	716	3110
لبنان	2199	1667	-
اليابان	3537	3667	4578
تركيا	2039	2152	5117
إيطاليا	3479	-	5752
فرنسا	6477	5542	4900
ألمانيا	6466	5574	-
الولايات المتحدة الامريكية	3665	3171	6960

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة- روما الكتاب السنوي لسنة 2002 مجلد 56 ص9

جدول رقم(3)

مجموع السكان و السكان الزراعيون و النشيطون اقتصاديا في اقطار المشرق العربي (بالالف) لعام 2001

الدولة	مجموع القوى العاملة الكلية بالالف	السكان الزراعيون	النشيطون اقتصاديا		
			المجموع	في الزراعة	% في الزراعة
العراق	23584	7690	6568	633	9,6
الأردن	5051	1075	1624	180	11,1
لبنان	3556	353	1295	45	3,5
سوريا	16610	8008	5375	1468	27,3

المصدر: الجدول من اعداد الباحث و بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة و روما

لسنة 2002 مجلد 56

جدول رقم(4)

أعداد المساحات الزراعية في اقطار المشرق العربي و في اقطار اخرى مختارة لسنة 2001

الدولة	أعداد المساحات الزراعية	مساحة الأراضي الزراعية كم2	كم2/ساحبة
العراق	32000	59336	1,85
سوريا	71000	53871	0,76
الأردن	5850	4138	0,70
لبنان	3000	3080	1,02
اليابان	2003000	46993	0,023
ألمانيا	1321900	117793	0,09
إيطاليا	1470000	104377	0,07
تركيا	722550	255893	0,35
الولايات المتحدة الأمريكية	4810000	1669302	0,34

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمو الاغذية و الزراعة للامم المتحدة, روما لسنة

2002 مجلد 56

جدول رقم(5)

العلاقة بين عدد السكان الزراعيين وأعداد المساحات الزراعية في بلدان المشرق العربي و اقطار اخرى مختارة لسنة 2001

اسم الدولة	عدد السكان الزراعيين بالالاف	عدد السكان الكلي بالالاف	عدد المساحات الزراعية	عدد السكان الزراعيين/لكل ساحبة زراعية
العراق	7690	23584	32000	240,3
الأردن	1075	5051	5850	29,9
لبنان	353	3556	3000	117,67
سوريا	8008	16610	71000	112,78
اليابان	26877	127335	2003000	13,4
فرنسا	14549	59453	1460000	9,96
ألمانيا	10053	82007	1321900	7,6
إيطاليا	18945	57503	1470000	12,8
تركيا	22946	67632	722550	31,7
الولايات المتحدة الأمريكية	64539	285926	4810000	13,4

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة , روما لسنة

2002 مجلد 56

جدول رقم(6)

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في أقطار المشرق العربي 1991

الدولة	الحبوب		القمح		سكر خام		البقوليات	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
العراق	1606	267500	1306	168000	33	13100	30	15000
الأردن	1539	216890	782	90800	189	67470	29	15567
سوريا	1741	256620	1171	141740	447	132100	-	-
لبنان	511	72900	268	29000	173	56000	18	11000

الدولة	البطاطا		الزيوت النباتية		الاغنام و الماعز		اللحوم	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
العراق	140	28500	195	98100	2	1200	20	24500
الأردن	19	5469	55	33100	800	27509	67	81700
سوريا	9	6715	25	13200	500	38500	-	-
لبنان	20	9000	52	30120	210	12000	9	14380

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة , روما الكتاب السنوي للانتاج لسنة 1993 مجلد 47

جدول رقم (7)

الصادرات والواردات الزراعية لإقطار المشرق العربي 1980-1991

الصادرات الزراعية

	1985	1980	91-90	90-80	1991	1990	1985	1980	
العراق	2243	2187	69٠0-	1٠1-	22	71	79	71	
الأردن	637	287	67٠5	- 5٠2	201	120	122	204	
سوريا	894	761	3٠4	7٠4	600	580	206	285	
لبنان	625	699	-19٠1	- 4٠1	140	173	132	262	

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات

الواردات الزراعية

نسبة النمو % نسبة التغيير % صافي الواردات (دولار) (دولار) صافي الواردات

	1991	1985	1985	91-90	90-80	1991	1990
	709	36	136	2164	-58٠8	731	1776
	555	136	195	515	0٠1	756	755
	89	7	66	688	-10٠2	689	767
	485	177	185	493	12٠4	625	556

المصدر: المنظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة ، روما الكتاب السنوي لسنة 1993 مجلد رقم 47

جدول رقم (8)

الموارد المائية التقليدية في أقطار المشرق العربي 2001

6=4/5	5	4=1+2	3	2	1	
نصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة	عدد السكان 1991	مجموع الموارد المتجددة	المخزون	الموارد المائية الجوفية	الموارد المائية السطحية	
متر مكعب	مليون نسمة	مليارم3/سنة	مليارم3	مليارم3/سنة	مليارم3/سنة	
236٠71	4٠14	4٠14	12٠00	0٠28	0٠70	الأردن
1741٠21	12٠52	12٠52	-	60٠5	16٠20	سوريا
3728٠29	19٠58	73٠00	-	2٠00	71٠00	العراق
2846٠72	2٠74	7٠80	1٠30	3٠00	4٠80	لبنان

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

حالة الموارد المائية في الوطن العربي، 2002

جدول رقم (9)

كميات المياه الحالية والمستقبلية للفرات من كل تركيا وسوريا والعراق

كمية المياه/ سنة 2005	كمية المياه/ سنة 1995	البيان
3 مليار م	3 مليار م	
20.9	20.9	متوسط كمية المياه عند كيبان
6.9	6.9	متوسط كمية المياه من كيبان حتى تايكا/ الحدود السورية التركية
3.1	3.1	متوسط كمية المياه من تايكا حتى العراق
30.9	30.9	إجمالي كميه المياه
11.8	4.8	إحتياجات الري لمشروعات تركيا
2.1	1.00	إحتياجات التبخر لمشروعات تركيا
7.5	6.00	إحتياجات الري لمشروعات سوريا
2.00	1.5	إحتياجات التبخر لمشروعات سوريا
23.4	13.3	إجمالي الإحتياجات المائية لتركيا وسوريا
7.5	17.6	صافي كمية المياه التي تصل الى العراق
1.2	0.9	الإحتياجات المائية للصناعة والشرب في العراق
0.2	0.2	الإحتياجات المائية لتربية الأسماك في العراق
2.2	2.3	إحتياجات التبخر في سد القادسية والحبانية
2.9	14.3	صافي كمية المياه لأغراض الري في العراق
2.2	1.2	يضاف لها كمية المياه العائدة بعد الري
5.9	15.5	صافي كمية المياه في نهر الفرات التي يمكن أن تستعمل لأغراض الري

المصدر : الموارد المائية و علاقتها بالتنمية الزراعية بالعراق رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة من قبل السيد عباس

جاسم العيناوي -جامعة بغداد كلية الادارة و الاقتصاد سنة 1993 ص 63

جدول رقم (10)

كميات المياه المخصصة من مشروع أنابيب السلام للمنطقة العربية

المنطقة	ألف متر مكعب في اليوم	المنطقة	لمنطقة الخليج ألف متر مكعب في اليوم
تركيا	300	الكويت	600
سوريا		السعودية	
حلب	300	الجبيل	200
حمص	100	الدمام	200
دمشق	100	الخير	200
الأردن	600	الهفوف	200
عمان	600	البحرين	
السعودية		المنامة	200
تبوك	100	قطر	
المدينة	300	الدوحة	100
ينبع	100	الإمارات	
مكة	500	أبو ظبي	280
جدة	500	دبي	160
		الشارقة أم عجمان	120
		رأس الخيمة	
		الفجيرة/ أم القيوان	
		عمان	40
		مسقط	20
الإجمالي	3500	الإجمالي	2500

المصدر: حسن العبد الله، الأمن الغذائي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت 1993 ص 78

المصادر

- إبراهيم أحمد مكي:- الموارد المائية العربية وضرورة ترشيد إستخدامها: مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي العدد 2 السنة الثانية عشر 1993
- أحمد الكواز:- أزمة المياه في الوطن العربي- المعهد العربي للتخطيط- الكويت.
- الحاج عطية الحبيب:- واقع الغذاء في العالم العربي وآفاق تنميته- مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي :العدد الأول السنة الثانية عشر 1993
- بيتر روجر، وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال:- المياه في العالم العربي آفاق وإحتمالات المستقبل- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي 1997
- جامعة الملك سعود:- المياه في الشرق الأوسط، نزاعات محتملة وتعاون مأمول.
- جميل محمود خاور:- (مهندس إستشاري في وزارة الري)، الموارد المائية في العراق وإنعكاساتها المستقبلية.
- حسن بكر:- المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي: مؤسسة الاهرام، العدد140 سنة 1991 .
- حسن عبد الله:- الأمن الغذائي العربي- مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث الأهرام 1990
- حسين عليوي عبشون:- مشكلة المياه في الوطن العربي وأثره على أمنه القومي.
- حمد سعيد الموعد:- حرب المياه في الشرق الأوسط- دمشق.
- عبد الله مرسي العقالي:- المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية.
- عباس قاسم:- الأطماع في المياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية: مجلة المستقبل العربي، العدد 174، آب 1993.
- عادل محمد العضاللة الصراع على المياه في الشرق الاوسط (الحرب و السلام) عمان الاردن 2005.
- عدنان الهزاع البياتي:- أزمة المياه في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي سنة 1996.
- لؤي خير الله:- المشاريع المائية التركية وإنعكاساتها على العراق.
- مجذاب بدر العناد: إنتاج الغذاء وعلاقته بمشاكل المياه وتأثيراته المستقبلية في العراق، مقبول للنشر في مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد- تشرين الأول 1994.
- منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة و روما الكتاب السنوي سنة 2002 مجلد 56 .
- منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة و روما الكتاب السنوي سنة 1993 مجلد 47 .
- المهندس وليد عبد الحميد صالح:- الإنعكاسات السلبية للمشاريع التركية لإستثمار مياه حوض دجلة والفرات في العراق.